رقمنة التحصيل الضريبي كآلية لضمان الايرادات الضريبية – دراسة تجربتي مصر والأردن

Digitizing Tax Collection as a Mechanism to Ensure Tax Revenues - A Study of the Experiences of Egypt and Jordan

بومعد سمية*	جناي محمد علاء الدين
مخبر تسيير الجماعات المحلية ودورها في تحقيق التنمية.	مخبر تسيير الجماعات المحلية ودورها في تحقيق التنمية.
جامعة البليدة 02-الجزائر-	جامعة البليدة02 -الجزائر-
ees.boumad@univ-blida2.dz	m.djennai@univ-blida2.dz

تاريخ الاستلام: 16 /2023/08 تاريخ القبول: 31 /2023/12 تاريخ النشر: 31 /2023/12

الملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية لإبراز دور رقمنة التحصيل الضريبي في ضمان الإيرادات الضريبية، وتسليط الضوء على أهم المكاسب الاقتصادية المحققة إثر هذه الرقمنة، وذلك من خلال الانتقال من الشكل التقليدي للدفع الضريبي الى الشكل الالكتروني الذي يضمن بدوره الشفافية واجراءات أكثر مصداقية وبساطة، مع عرض تجربتي كل من مصر والأردن في هذا المجال، وتبيان أهم التحديات والصعوبات التي واجهت عملية الرقمنة. حيث توصلت هذه الورقة البحثية لنتائج عديدة أهمها أن رقمنة التحصيل الضريبي تسمح بتعزيز الشفافية الضريبية، وكذا نشر الوعي الضريبي فيما يخص الدفع الالكتروني الضريبي ومختلف المعاملات الضريبية الأخرى كتقديم الاقرارات الضريبية الكترونيا، وتحقيق زيادة في مستويات الامتثال الضريبي، إذ أن دولتي مصر والأردن شهدت تطور ملحوظ في نسب الايرادات الضريبية المحصلة الكترونيا بالنسبة لإجمالي الايرادات الضريبية، كما استطاعت جمع معلومات دقيقة وشاملة من خلال تقديم تلك الاقرارات الكترونيا، و استطاعت الحكومات تحقيق رضا المتعاملين من خلال توفير الوقت و الجهد، وتوفير المعاملة الدائمة على مدار أربعة وعشرون ساعة.

الكلمات المفتاحية: رقمنة، تحصيل ضريبي، كفاءة ضريبية، امتثال ضريبي.

تصنيف *JEL*: K34 ; H21 ;H3

Abstract:

This research paper aims to highlight the role of digitizing tax collection in ensuring tax revenues and shed light on the significant economic gains achieved through this digitization process. This is achieved by transitioning from the traditional form of tax payment to the electronic form, which in turn guarantees transparency and more credible and simplified procedures. The paper also presents the experiences of both Egypt and Jordan in this field, along with demonstrating the main challenges and difficulties encountered during the digitization process.

The research paper found several key results, including that digitizing tax collection enhances tax transparency and spreads tax awareness concerning electronic tax payment and various tax transactions, such as submitting electronic tax returns. It also leads to an increase in tax compliance levels. Both Egypt and Jordan witnessed a noticeable development in the proportion of electronically collected tax revenues in relation to the total tax revenues. Furthermore, they were able to gather accurate and comprehensive information through the electronic submission of tax returns. Governments were able to achieve stakeholder satisfaction by saving time and effort and providing continuous service around the clock for twenty-four hours.

Keywords: Digitization, Tax Collection, Tax Efficiency, Tax Compliance.

JEL classification codes: H3, H21, K34.

* المؤلف المرسل، بومعد سمية، ees.boumad@univ-blida2.dz.

مقدمة

إن الرقمنة التي يشهدها قطاع الضرائب في مختلف الدول العربية، تكتسي أهمية بالغة نظرا لما تحققها من أهداف كثيرة، ومكاسب اقتصادية، أهمها أنها تضمن تدفق الايرادات الضريبية بشكل سريع، أي زيادة في مستويات التحصيل الضريبي وتحقيق الامتثال الضريبي، وتعزيز مستوى الشفافية، إذ أن التحول من الدفع التقليدي للضريبة إلى الدفع الالكتروني يساهم في القضاء على المعاملات الورقية والتي من شأنها أن تؤدي إلى عرقلة الإجراءات، وبطء في التنفيذ، كما تساهم رقمنة هذا القطاع في القضاء على البيروقراطية التي تحيط بإدارة الضرائب والتي لا بد من التخلص منها، حيث توفر الوقت والجهد على كلا من المكلف بالضريبة وادارة الضرائب.

في هذا السياق يمكن القول أن عملية الرقمنة التي مست التحصيل الضريبي أسفرت بنتائج جيدة على مستوى بعض الدول العربية، كمصر والأردن، رغم بعض العراقيل، لكن في النهاية أسفرت بنجاح وحققت نتائج جيدة في ظل مختلف التحديات التي واجهتها.

من خلال ما سبقا يمكن طرح الإشكالية التالية:

- فيما يتمثل دور رقمنة التحصيل الضريبي في ضمان الايرادات الضريبية؟ خصوصا على مستوى الدول العربية تحديدا مصر والأردن، وما هي النتائج المترتبة إثر هذه الرقمنة؟

- من خلال الإشكالية السابق طرحها، تتضح لنا الفرضيات التالية :

- التحول من الشكل التقليدي لدفع الضرائب إلى الشكل الالكتروني يضمن شفافية كبيرة وسرعة تنفيذ وإجراءات سهلة على عكس ما كانت عليه الإجراءات القديمة التي تتسم بروتين وتعقيد وعرقلة، هذا بدوره ما يساهم في ضمان الايرادات للدول بشكل واضح و سريع.

- رقمنة التحصيل الضريبي في الدول العربية أدت إلى تحقيق نتائج جيدة، فقد ساهمت في تعزيز الشفافية التي بدورها تحد من التهرب الضريبي ومختلف أشكال الفساد، فالرقمنة تحث المكلفين على التصريح بشكل صحيح و دقيق.

- رقمنة التحصيل الضريبي في دولتي مصر والأردن ساهمت في توسيع القاعدة الضريبية، وكذا زيادة مستوى الامتثال الضريبي، وتحقيق مستويات ممتازة في نسب الإيرادات الضريبية المحصلة الكترونيا.

أهداف البحث:

- إظهار أهمية رقمنة التحصيل الضريبي، والتعرف على مختلف المكاسب المحققة.

- دراسة تجارب لدول عربية: مصر والأردن في إطار رقمنة التحصيل الضريبي، والتعرف على مستوى نجاح هذه التجارب والتحديات التي واجهتها.

المنهج المتبع:

وللإجابة على الإشكالية التي سبق طرحها والأسئلة الفرعية ولتحقيق الأهداف المنشودة من الورقة البحثية، تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي للتعرف على متغيرات الدراسة بشكل أعمق، وكذا عرض لتجربتي الأردن ومصر.

محاور الدراسة:

I- ماهية رقمنة التحصيل الضريبي.

II- تجارب عربية في مجال رقمنة التحصيل الضريبي (مصر، والأردن).

I- ماهية رقمنة التحصيل الضريبي:

إن رقمنة التحصيل الضريبي تعني باختصار التحول من دفع الضريبة بشكل تقليدي إلى الدفع الالكتروني أو كما يطلق عليه الدفع عن بعد.

1. الدفع الضريبي الالكتروني:

تعددت التعاريف المقدمة لهذا المصطلح، لكنها تصب في جهة واحدة حيث اتفق مجمع الباحثين والكاتبين وحتى الحكومات وقطاع المالية حول أن نظام التحصيل الالكتروني هو نظام الدفع الالكتروني للضريبة، حيث أن التحصيل الضريبي لا يختلف كليا على التحصيل الضريبي الالكتروني فقط تغير من نظام تقليدي إلى نظام الكتروني.

حيث تم تعريف الدفع الضريبي الالكتروني على أنه " أداء المكلف للالتزامات المالية المترتبة عليه اتجاه ادارة الضرائب من خلال استخدام نماذج جاهزة خاصة محفوظة على الموقع الالكتروني الخاص بالإدارة العامة للضرائب، وتحديدا تلك التي يتعلق منها بإدارة التحصيل، بحيث يستطيع المكلف سداد ما عليه من حقوق مستحقة ضريبية من خلال الاتصال الالكتروني مباشرة مع الادارة الضريبية" (علي، 2017، صفحة 171)

"سلسلة من العمليات الإلكترونية التي تقوم باستخدامها الدولة من خلال الهيئات المالية والمصرفية وبالتشاور مع الأفراد لتحصيل الإيرادات العامة للدولة وتوجيهها لتغطية الإنفاق العام وتلبية الحاجات العامة وضمان سير المرافق العامة وفق نظام قانوني متكامل وغير متعارض مع القوانين المالية الأخرى" (عباس والشكري، 2020)

من خلال ما سبق يمكن القول أن الدفع الالكتروني للضرائب، هو عملية قيام المكلف بسداد ما عليه من مستحقات اتجاه الدولة عن طريق وسائل حديثة تستوجب تكنولوجيا وباستعمال وسائل الدفع الالكترونية طبعا، وهو ما يعرف بالدفع عن بعد.

وقد عرف المشرع الجزائري وسيلة الدفع الإلكتروني في المادة 06 من الجريدة الرسمية للعد 28 والمنشورة بتاريخ 16 ماي 2018، "هي كل وسيلة دفع مرخص بها طبقا للتشريع المعمول به تمكن صاحبها من القيام بالدفع عن قرب أو بعد، عبر منظومة الكترونية"،

2. مميزات الدفع الضريبي الالكتروني:

يتسم الدفع الالكتروني للضرائب بعدة امتيازات ايجابية تصب في جهة إدارة الضرائب والمكلف، فكلتا الجهتين تستفيد من هذه الآلية في الدفع،

وسيتم ذكر هذه الخصائص في النقاط التالية: (أحمد محمد، 2012، صفحة 48/47)

- ✓ تسهيل وتيسير تعامل المكلفين مع الدوائر الضريبية وتقليل الوقت الذي تستغرقه عملية التحاسب الضريبي.
- ✓ اهتمام المخمن الضريبي على الأعمال الميدانية التي تعد من صميم عملية الفحص والتحليل والتحاسب الضريبي بدلاً من الانشغال بالأعمال المكتبية الناتجة عن الروتين الذي يصاحب استحصال التأييدات وبراءة الذمة من الدوائر الحكومية التي يتعامل معها المكلف .
- ✓ احتمالية إجراء كل عمليات الربط والفحص وتقديم التصريحات الضريبية والتسديد عن طريق الأتمتة الكاملة.
- ✓ تخفيض نسبة التعامل الشخصي بين المكلفين والدوائر الضريبية، أي تقليل من التصرفات الناتجة عن ذلك الفعل والتي تشمل: التحيز إلى جانب المكلف، واتخاذ الموقف العدائي مع المكلف.
- ✓ ضمان التطبيق العادل للقواعد الضريبية مع كل المكلفين، أي تحقيق العدالة الضريبية بامتياز.
- ✓ تحقيق الاتصال الدائم مع المكلفين أي اتصال دائم ل 24 ساعة في اليوم، مع القدرة على توفير كافة الحاجات الاستعلامية الضرورية والخدماتية للمكلف،

من خلال ما سبق يتضح لنا أن هذه الميزات مفقودة في آلية الدفع التقليدي، حيث يتسم ذلك الدفع بحجم أوراق كبير يرهق كل من المكلف بالضريبة وإدارة الضرائب وإجراءات بطيئة، إضافة إلى وجود بعض التصرفات التعسفية نوعا ما من جانب أعوان الضرائب، كما أن أغلبهم لا يتمتع بأخلاقيات مهنة الضرائب، أي عدم وجود حس فني مهني لتطبيق العدالة الضريبية بامتياز، أيضا من جهة بعض المكلفين الذين يجهلون تماما لكيفية سير الإجراءات واحترامها،

إذ أن أغلب المنازعات الضريبية تنتج بسبب هذه الأفعال، كما أن الفساد الضريبي مرتبط كذلك بهذه الأسباب.

وعليه يمكن القول أن الدفع الالكتروني يتميز بما هو ايجابي، أي بما يمكنه من القضاء على هذه المشاكل كالمنازعات والفساد وغيرها، نضف إلى ذلك مستوى الشفافية التي يحققها، والوقت التي يمكن اختصاره وسرعة في الإجراءات، طبعا هذا في ظل توفر التكنولوجيا اللازمة والمتطلبات التي لا بد منها، وهذا ما يساعد في ضمان توفر الإيرادات العامة للدولة.

3.أهمية تطبيق رقمنة التحصيل الضريبي:

إن رقمنة التحصيل الضريبي تحقق العديد من المزايا، لذلك تسعى أغلب الدول العربية لتطبيق الرقمنة في هذا الموضوع، نظرا لكون هذه الرقمنة تحقق إيرادات ضريبية أكثر.

في النقاط التالية، سنتعرض أهم هذه المزايا والمكاسب من تطبيق رقمنة للتحصيل الضريبي: (عبد المنعم وصبري، 2021)

- **اتساع القاعدة الضريبية وتعظيم الإيرادات الضريبية:** ويقصد بذلك مساهمة رقمنة التحصيل الضريبي في الحصول على معلومات إضافية مما يمكن من انشاء قاعدة بيانات إضافية تسمح بتقييم مستوى الامتثال الضريبي، بالإضافة إلى المراقبة الالكترونية للامتثال الضريبي، وبالتالي ضمان تدفق الإيرادات الضريبية، وزيادة في مستويات التحصيل الضريبي.

- **تحسين كفاءة طرق التحصيل الضريبي:** حيث أن رقمنة إجراءات التحصيل الضريبي والانتقال من الشكل التقليدي إلى الشكل الالكتروني يسمح باختصار الوقت والجهد، وكذا تبسيط وسهولة هذه الإجراءات يسمح بتقليل المنازعات الضريبية.

- **زيادة الامتثال الضريبي وتقليل التهرب الضريبي:** حيث أن الرقمنة تسمح بتعزيز الشفافية والحصول على معلومات إضافية تتيح توسيع الأوعية الضريبية، بالتالي محاربة التهرب الضريبي، وتحقيق مساهمة في الامتثال الطوعي للمكلفين، إلى جانب متابعة ومراقبة المكلفين الغير ملتزمين واتخاذ الإجراءات القانونية بحقهم.

- **دمج القطاع الغير الرسمي في الاقتصاد الرسمي:** إحدى أمثلة القطاع غير الرسمي هي الأعمال الحرة التي يقوم بها بعض الأفراد الذين لا يملكون ترخيص تجاري أو سجلات رسمية لدى الدولة تفيد بقيامهم بهذه الأعمال التجارية بشكل غير قانوني، في هذا السياق قيام الهيئة بالسعي لتسجيلهم في النظام الضريبي تنفيذا للتشريعات الضريبية يساهم في دمجهم في الاقتصاد الرسمي للدولة، إضافة للتحصيل الرقمي من خلال حساباتهم البنكية وبطاقاتهم المصرفية. أما بالنسبة للأعمال أو الأفراد غير

الخاضعين مثل المستوردين أو الأعمال الغير مسجله لدى الدولة فإن التحصيل الرقمي للضريبة المستحقة عليهم على يؤدى إلى دمجهم في الاقتصاد الرسمي للدولة سواء كان ذلك عبر الاستيراد أو المعاملات العقارية الخاضعة

4.الصعوبات والتحديات التي تواجه رقمنة التحصيل الضريبي:

أهم الصعوبات والتحديات والمعوقات في التحول الرقمي هي: (أحمد سعد محمد، 2023)

- نقص القيادات المؤهلة، وصعوبة الوصول للخبرات في مجال تنفيذ التحول الرقمي.
- عدم وجود المهارات والكفاءات المدربة في هذا المجال، وقيام الموظفين بمقاومة للتغير ونقص الوعي التكنولوجي.
- تدهور البنية التحتية حيث انها تفتقر القدرة على استيعاب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
- ضعف وقلة الموازنات المخصصة من الدولة لعملية التحول الرقمي.
- القلق من مخاطر أمن المعلومات كنتيجة لاستخدام وسائل التكنولوجيا حيث يعتبر تحدي كبير في عملية الرقمنة.

II- دراسة تجارب عربية في مجال رقمنة التحصيل الضريبي (مصر، والأردن):

من خلال هذا المحور سنتطرق لمجموعة تجارب عربية، بمعنى إبراز مجموعة من الدولة العربية التي قامت بتطبيق رقمنة للتحصيل الضريبي، ومعرفة أهم المكاسب من تطبيقها، وكذا مختلف التحديات التي واجهت هذه الدول.

1. دراسة تجربة مصر:

سنعرض تجربة دولة مصر في مجال رقمنة التحصيل الضريبي بالاعتماد على تقرير صندوق النقد العربي باعتباره التقرير الوحيد الذي يضمن بمصداقية هذه التجربة، وكذا التقرير الذي يضمن التحدث عن تجربة مصر في رقمنة التحصيل الضريبي باستعمال تقارير ومستندات ثبوتية صحيحة، إذ سنعرض في التالي أهم ما مس دولة مصر من بداية انطلاق رقمنة التحصيل الضريبي، إلى غاية ما هي عليه الآن.

حيث تمت عملية التطبيق الكامل للتحول الرقمي للتحصيل الضريبي في دولة مصر في "ضوء الرؤية الإستراتيجية 2030" التي تم الإعلان عنها في إطار البرنامج الوطني للإصلاح الاقتصادي خلال الفترة 2016-2019، فقد قامت مصلحة الضرائب المصرية خلال سنة 2019 برقمنة إجراءاتها الضريبية بما يشمل التحصيل الضريبي من خلال تنفيذ عملية الأتمتة بشكل تجريبي، وذلك بداية من مشروع الفوترة الإلكترونية، إذ تعتبر مصر من البلدان الأولى على المستوى العربي التي قامت بتطبيق منظومة

الفوترة الالكترونية وهي عبارة عن نظام مركزي يُمكن مصلحة الضرائب من متابعة جميع التعاملات التجارية التي تتم بين الشركات، من خلال تبادل بيانات كافة الفواتير لحظيا بصيغة رقمية دون الاعتماد على المعاملات الورقية، فعندما يتم الحديث عن رقمنة التحصيل الضريبي يتم ذكر الفوترة الالكترونية ، إذ هي أساس هذا التحول الرقمي.

وتشمل الخدمات الإلكترونية المُقدمة لدافعي الضرائب في مصر:

- الإقرارات الضريبية الإلكترونية.
- الاستعلام الإلكتروني عن وضع الملفات الضريبي.
- الدفع الإلكتروني للضرائب المستحقة

هذه الخدمات المقدمة الكترونيا تسمح لدافعي الضرائب اختصار الوقت والجهد، وكذا التعامل عن بعد مع الإدارة الالكترونية مما ينتج عنه سهولة الاجراءات ونقص النزاعات التي تكون عادة ناتجة عن التعامل التقليدي مع المدراة الذي يتسم بالبيروقراطية، والتعسف من طرق الأعوان.

كما يستوجب على جميع المكلفين ضريبيا تحديث بياناتهم دوريا وخاصة البيانات الأساسية مثل عنوان المنشأة، الكيان القانوني، عنوان المراسل، الخ، وأيضا تتيح البوابة الالكترونية لمصلحة الضرائب التواصل عبر البريد الالكتروني أو من خلال الرقم الخاص بمركز خدمة الممولين بهدف تقديم المساعدة والاستفسارات. (عبد المنعم وصبري، 2021)

وهذا ما يسمح بتعزيز وتوطيد العلاقة بين كل من إدارة الضرائب أو مصلحة الضرائب والمكلفين بالضريبة، وفي نفس الوقت توفير الجهد والوقت إذ تتم العملية الكترونيا فقط، كما أن وجوب تحديث البيانات يسمح لمصلحة الضرائب بمعرفة بيانات المكلفين دوريا مما يتيح خلق الشفافية واستحالة التهرب الضريبي، ومكافحه

كما قامت الحكومة المصرية أيضاً بتطبيق نظام الفاتورة الإلكترونية الذي تحدثنا عنه سابقا و أولا، حيث جاء في الموقع الرسمي لمصلحة الضرائب المصرية أن هذا المشروع يهدف إلى تعزيز التحول الرقمي للتعاملات التجارية والتعامل بأحدث الأساليب التقنية والتحقق من صحة بيانات مصدر الفاتورة ومضمونها شكليا، زيادة على ذلك القضاء على السوق الموازي والاقتصاد غير الرسمي وتحديد حجمه الفعلي وكشفه وحثه على الدخول للاقتصاد الرسمي، تحقيق مبدأ الفرص والعدالة بين الشركات العاملة في السوق المصري، بالإضافة إلى تحديد التعاملات المشتركة بين الشركات وكشف التعاملات الوهمية، وتسهيل وتسريع الإجراءات الضريبية.

كما أن المنظومة الإلكترونية الجديدة تضم نظاماً مركزياً يمكن مصلحة الضرائب من متابعة جميع التعاملات التجارية بين الشركات من خلال تبادل بيانات الفواتير لحظياً بصيغة رقمية من دون الاعتماد على المعاملات الورقية، وهذا ما نلاحظه من تطبيق الرقمنة وهو التخلص من الصيغة الورقية والاعتماد على ما هو الكتروني فقط، كما أنها تعمل على مكافحة التهرب الضريبي من خلال مراقبة التعاملات بين الشركات وتحديد حجم أعمالها الحقيقي لحظياً. وتسهيلاً على الممولين، وتخفيفاً عليهم فقد سعت وزارة المالية إلي دمج ضرائب الدخل والقيمة المضافة تحت مسمي (مصلحة الضرائب المصرية)، وفقا لخطة زمنية يتم تنفيذها في الوقت الحالي.

كما أن قنوات السداد الالكتروني للضرائب في مصر تتمثل في:

الدفع عن طريق الخصم المباشر من الحسابات المصرفية، الدفع عن طريق الموقع الالكتروني للهيئة الضريبية بواسطة البطاقات المصرفية، والدفع بواسطة تحويل الأموال الكترونيا للجهة الضريبية (الميهي، أحمد عبر الرحمان البسطويسي، وقطب رجب السوداني، 2022)

1.1تحديات رقمنة التحصيل الضريبي في مصر:

حسب التقرير الصادر عن صندوق النقد العربي فإن أبرز التحديات الراهنة بشأن عملية التحصيل الضريبي الإلكتروني تمثلت في: في دمج الاقتصاد غير الرسمي في منظومة الاقتصاد الرسمي، كما تتمثل فرص التطوير المستقبلي في متابعة المستجدات العالمية في تطوير الرقمنة مع ما يصاحبها من توجهات وإرشادات صادرة من المنظمات الدولية المهتمة بالشأن الضريبي كالأمم المتحدة ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وأيضا في توفر الموارد المالية، بناء قدرات العاملين في المجال الضريبي، ورفع مستوى الوعي الضريبي عند المكلفين بالضريبة.

ويرى الباحث أحمد أن اهم الصعوبات والتحديات التي تواجه التحول الرقمي هي عدم وجود القيادات المؤهلة للعمل في مجال التحول الرقمي في مصلحة الضرائب المصرية، وعدم توافر الخبرات في مجال تطبيق التحول الرقمي في مصلحة الضرائب المصرية، وقلة وضعف المهارات والكفاءات المدربة في مصلحة الضرائب المصرية، وقيام الموظفين في مصلحة الضرائب المصرية بمقاومة التغير ونقص الوعي التكنولوجي والرقمي، وانهيار البنية التحتية في مصر عامة و مصلحة الضرائب المصرية خاصة حيث انها لا تستطيع استيعاب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وضعف وقلة الموازنات المخصصة في مصلحة الضرائب المصرية لعملية التحول الرقمي، والخوف من مخاطر أمن المعلومات كنتيجة لاستخدام وسائل التكنولوجيا حيث يعتبر من أكبر التحديات التي تقابل عملية التحول الرقمي في مصلحة الضرائب المصرية. (أحمد سعد محمد، 2023)

2.1مكاسب رقمنة التحصيل الضريبي في مصر: (عبد المنعم وصبري، 2021)

- توفير وقت وجهد الإدارة الضريبية وفحص الإيرادات الخاضعة للضريبة وتحصيل الضرائب المستحقة على تلك الإيرادات لصالح الموازنة العامة للدولة بطرق أكثر كفاءة.

- تقليل التهرب الضريبي بمعنى أن جميع الشركات المسجلة لدى مصلحة الضرائب لم يعد بمقدورها التعامل مع شركة أخرى غير مسجلة لدى مصلحة الضرائب كونها لن تتمكن في هذه الحالة من إصدار فاتورة الكترونية، كما مكن النظام من عدم اعتماد أي مخصص من المخصصات أو مصروفات دون وجود دليل على صحتها، وهو ما يساعد على محاربة التهرب الضريبي.

- زيادة مستويات العدالة الضريبية، ورضا المجتمع الضريبي، علاوة على تحسن مركز مصر بمؤشر ممارسة الأعمال فيما يتعلق بدافعي الضرائب نتيجة تقليل عدد الإجراءات المتبعة.

- مراجعة الإقرارات الضريبية المقدمة ومقارنتها بالتعاملات المسجلة لدى المصلحة مما يساعد على استحالة اجراء تعامل بين جهة غير مسجلة لدى المصلحة وبين جهة أخرى مسجلة لديها.

3.1 الجهات المسؤولة عن رقمنة التحصيل الضريبي في مصر:

- حيث تتمثل الجهات المسؤولة عن تنظيم التحول الرقمي للتحصيل الضريبي قي مصر، في: (عبد المنعم وصبري، 2021)

1- Ernst and young, E.finance , IBM AND SAB: دورها هو إعادة هندسة الإجراءات الضريبية الفرعية والرئيسية بالإضافة إلى أعمال ميكنة النظام الضريبية.

2- وزارة المالية والمنحة اليابانية واتحاد الغرف التجارية: ويتمثل دورها في تطبيق مشروع دونجل الذي يقوم بحصر التعاملات التجارية من متاجر التجزئة والمستهلكين مما يساهم في مراقبة تسجيل المتحصلات الضريبية على القيمة المضافة.

2.دراسة تجربة الأردن:

تعتبر الأردن من أوائل البلدان العربية التي قامت بتبني سياسة التحول الرقمي في مجال الضرائب، حيث كانت سنة 2005 ستة الانطلاق الفعلي نحو تكنولوجيا الاتصالات، والتي أسفرت بنتائج جيدة، في التالي عرض لهذه التجربة: (وزارة المالية دائرة ضريبة الدخل والمبيعات، 2023)

حيث أطلقت دائرة ضريبة الدخل والمبيعات أول برنامج للحكومة الإلكترونية في مطلع عام 2005 يتم تطبيقه في المؤسسات والدوائر الحكومية في المملكة الأردنية، ويهدف هذا البرنامج لتقديم خدمات عالية الجودة تسمح باختصار الوقت والجهد على المكلف، بحيث يستطيع المكلف الحصول على الخدمة بشكل الكتروني، وأياً كان موقعه سواءً محلي أو خارج نطاق دولة الأردن، حيث أن هذه

الخدمة متوفرة على مدار 24ساعة وبأيام العطلة وخلال الأعياد، و هذا ما نستنتج عنه أن الهدف هو تقريب المكلف من الإدارة واتاحة مختلف الخدمات بشكل الكتروني يتيح للمكلف اختصار الوقت وكذا الجهد، خصوصا توفرها على مدار الوقت، كما أن الخدمات الالكترونية تتسم بالشفافية و سهولة الاجراءات، مما ينقص عدد المنازعات

كما أن الخدمات المقدمة تكون في أي وقت، و هذا ما نستنتج أيضا عنه ان الحكومة تسعى بجهد كبير لخدمة المكلف، كما أن استخدام هذه البرنامج خلال السنوات الماضية أدى الى التقليل من عبء استخدام الورق والبيروقراطية في المعاملات على المواطن والدائرة، وكذلك تخفيض نفقات إرسال التصريحات ورقياً إلى المكلفين كل عام، أيضا ساهم في سهولة حفظ الملفات الضريبية إلكترونياً وحماية أوراق الملف من التلف، وكذلك تم الاستعانة عن التخزين اليدوي بالتخزين الإلكتروني مما وفر على الدائرة أجور التخزين والذي يعد مكلفاً جدا نظرت للملفات الكثيرة، كما أصبح بالإمكان تصفح معلومات وصفحات الملف إلكترونياً دون الحاجة إلى الرجوع إلى الملف الورقي من خلال ربط برنامج الحكومة الإلكترونية بنظام الأرشفة الإلكترونية الذي أعدته الدائرة لحفظ وثائقها، أي معاملات صفر ورق.

وقد وفر البرنامج خدمة الدفع الإلكتروني للأرصدة المستحقة دون الحاجة إلى قيام المكلف بمراجعة الدائرة أو البنك المختص، وهذا ما يسمى بالتحول الرقمي للتحصيل الضريبي، الذي يهدف الى ضمان تدفق الايرادات وكذا تحقيق مختلف الأهداف الاقتصادية المشار اليها سابقا.

ويذكر أن هذا البرنامج يحتاج إلى المشاركة من المكلف، كما أن جميع معاملات الحكومة الإلكترونية تعامل بسرية تامة وشفافية كبيرة إذ لا يتاح لأي شخص أو جهة الاطلاع على محتوياتها، حيث قامت الدائرة بتوقيع اتفاقيات لحماية المواقع وحفظ سرية المعلومات مع الجهات الدولية المختصة، أي تحقيق مستوى كبير من الشفافية والمصداقية، الذي بدوره يوثق العلاقة بين المكلف والحكومة.

ويقدم برنامج الحكومة الإلكترونية الذي نفذته الدائرة بالتعاون مع وزارة الاقتصاد الرقمي العديد من الخدمات التي أبرزها تقديم الاقرارات والتي تشمل الموظفين الأفراد والشركات العادية والشركات المساهمة وكذلك يمكن الحصول على بيان بالسنوات الضريبية المقدرة ومقدار الأرصدة المستحقة والمدفوعة والمقسطة والعديد من المعلومات الضريبية التي تهم المواطنين بالإضافة إلى إمكانية تحديث وتعديل المعلومات الشخصية للمواطن مباشرة بحيث يستطيع المكلف تحديث عنوان السكن وعنوان العمل والعنوان البريدي وجهات العمل وتغيير الحالة الاجتماعية وغيرها عند الحاجة لذلك، وكذلك توفر الخدمات الالكترونية امكانية الدفع الإلكتروني للمستحقات الضريبية دون الحاجة إلى مراجعة الصندوق في الدائرة أو البنوك مع إمكانية الحصول على سند الدفع إلكترونياً.

من خلال ما سبق حول التكلم عن الخدمات الالكترونية التي تدخل ضمن حيز التحول الرقمي، نستنتج أنه فعلا تمت عملية الانتقال من الشكل التقليدي الى الشكل الالكتروني الذي يضمن تحقيق مختلف الأهداف المشار اليها سابقا، خصوصا أهم هدف تسعى اليه مختلف الدول وهو ضمان الايرادات، وتحقيق تحصيل ضريبي ممتاز، باعتبار الإيرادات أهم مورد تعتمد عليه الدول، خصوصا تلك الدول الغير نفطية.

جدول رقم 01: يوضح نسبة الايرادات الضريبية المحصلة الكترونيا بالنسبة لإجمالي الايرادات الضريبية:

الدولة		مصر	الأردن
ضريبة الدخل	2016	15.52%	/
	2017	17.55%	**11%**
	2018	16.78%	**63%**
	2019	36.61%	**59%**
	2020	17.03%	**56 %**
ضريبة الشركات	2016	/	/
	2017	08%	/
	2018	66%	/
	2019	59%	/
	2020	57%	/

المصدر: صندوق النقد العربي، رقمنة التحصيل الضريبي في الدول العربية،2021، ص27

نلاحظ تصدر الأردن للنسبة فقد فاقت النسب نسبة 60 بالمائة، في حين مصر نجد النسب منخفضة نوعا ما لتصل الى نسبة 17 مئة، هنا عند المقارنة مجد أن الأردن أحسن من مصر في نسب تحصيل الضرائب الكترونيا.

الشكل رقم 01: يوضح نسبة الإيرادات الضريبية إلى الناتج المحلي الإجمالي %

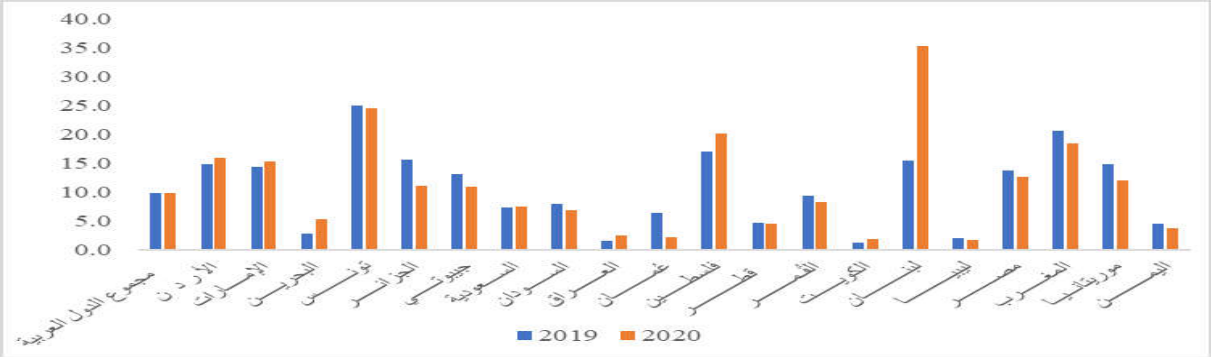

المصدر: صندوق النقد العربي، رقمنة التحصيل الضريبي في الدول العربية، 2021 ص 33

بغض النظر عن البلدان الأخرى الموجودة ضمن المخطط، وجوب التركيز على مصر والأردن باعتبارهم محل الدراسة، نجد أن نسب الإيرادات الضريبية بالنسبة للناتج المحلي البالغ نسبته 15% وهي نسبة المتوسط العالمي، تبلغ نسب جيدة نوعا ما.

III- الخاتمة

في ختام هذه الورقة البحثية، نستنج أن التوجه رقمنة للتحصيل الضريبي أسفر بتحقيق نتائج اقتصادية مختلفة، أهمها هو ضمان الايرادات واستخلاصها بمستوى كبير من الشفافية، وتحقيق رضا لمختلف الاطراف في هذه العلاقة سواء المكلف بحد ذاته أو الادارة الضريبية، كما ان رقمنة التحصيل الضريبي كان خيار حتمي لمختلف الدول العربية كمصر والأردن لمواكبة التغيرات العالمية والتي أصبحت تهدف لمعاملات الكترونية والتخلص من كل ما هو تقليدي وروتيني.

ومن النتائج المتوصل اليها:

- التحول الرقمي للتحصيل الضريبي كان خيار حتمي وضرورة نظرا لما يحققه من مكاسب اقتصادية عديدة، في ظل ما يشهده العالم من تكنولوجيا.
- الانتقال من الشكل التقليدي للدفع الضريبي الى الشكل الالكتروني ساهم في القضاء على الفساد، البيروقراطية، وكذلك مختلف المنازعات، كما ساهم في نشر الشفافية وتوسيع القاعدة الضريبية وزيادة كفاءة الأداء الضريبي،
- التحول الرقمي للتحصيل الضريبي في دولتي مصر والأردن بدأ من خلال توفير منصات الكترونية، وبناء بنية تحتية ممتازة، ثم التطوير في ذلك لتحدي أهم الصعوبات.
- على غرار ما يحققه التحول الرقمي من ايجابيات الا ان التحديات والصعوبات تبقى خصوصا البيروقراطية التي تحيط بالإدارة الضريبية وكذا صعوبة تأقلم الاعوان مع التكنولوجيا.
- يستند نظام التحول الرقمي للتحصيل الضريبي على نظام الفوترة الالكترونية.
- وجوب توفير الموارد اللازمة لنجاح التحول الرقمي، وبناء قدرات الأعوان بالإدارة الضريبية كمطلب لنجاح هذا التحول الرقمي.
- التحول الرقمي ساهم في جمع معلومات دقيقة وصادقة حول المكلفين، الأمر الذي يضمن محاربة للتهرب الضريبي.
- التحول للنظام الضريبي الالكتروني ساهم في زيادة الامتثال الضريبي.
- التحول الرقمي للتحصيل الضريبي في دولة الأردن بلغ مستوى ممتاز، كما أن الحكومة الأردنية لا تزال تسعى إلى تحقيق رضا المتعاملين وكذا بلوغ نسب أعلى لمستوى التحصيل الضريبي الالكتروني ليشمل نسبة 100%.
- حققت رقمنة التحصيل الضريبي في مصر نسبة جيدة نوعا ما بالمقارنة مع الأردن، حيث لم تتعدى نسبة الإيرادات الضريبية المحصلة الكترونيا نسبة 20%.

وعليه سيتم تقديم الاقتراحات التالية:

- وجوب بناء بنية تحتية لازمة من أجل نجاح الرقمنة في قطاع الضرائب وخاصة التحصيل الضريبي.
- توفير المعدات اللازمة للإدارات الضريبية، وكذا تدريب الأعوان من اجل ممارسة عملهم ضمن نظام الرقمنة بشكل جيد.
- اعداد نظام الكتروني خاص بالتصريح الضريبي والتسديد من طرف خبراء من المجال من اجل ضمان سير الإجراءات للمكلفين بشكل ممتاز.
- اعداد استبيان خاص لأخذ اراء المكلفين حول مختلف الإجراءات الالكترونية المقدمة، لمعرفة مختلف الثغرات وكذا معالجتها.
- وجوب الأخذ بنتائج مختلف البلدان في مجال رقمنة التحصيل الضريبي من أجل أخذهم بعين الاعتبار.

IV- المراجع

- أبو العينين أحمد سعد محمد. (2023). أثر التحول الرقمي في تحسين مستوى كفاءة النظام الضريبي المصري و الحد من ظاهرة التهرب الضريبي في مصر في ضوء رؤية مصر 2030. المجلة العلمية للدراسات و البحوث المالية و التجارية، المجلد الرابع، العدد الثاني الجزء الثاني.
- خليل أحمد محمد. (2012). استخدام تقانة شبكة المعلومات و الإتصالات في دعم نظام المعلومات الضريبي (المقتبسات) (دراسة مقترحة للتطبيق على دائرة ضريبة الدخل في مدينة أربيل)(قسم الشركات فرع 1 و 2). مجلة تنمية الرافدين العدد 108 مجلد 34.
- رمضان عبد الحميد الميهي، مروة أحمد عبر الرحمان البسطويسي، و ايمان قطب رجب السوداني. (2022). أثر تطبيق نظام الفحص الضريبي الإلكتروني كأحد آليات التحول الرقمي على تحسين المنظومة الضريبية المصرية في ضوء رؤية مصر 2030"دراسة ميدانية". المجلة العلمية للدراسات و البحوث المالية و الإدارية، المجلد13، العدد 02.
- غانم شاكر علي. (2017). دور نظام الدفع و التحصيل الالكتروني للضرائب في تطوير اجراءات التحاسب الضريبي دراسة تحليلية في الهيئة العامة للضرائب فرع الديوانية. مجلة المتنى للعلوم الادارية و الاقتصادية، المجلد 7، العدد 7.
- مفرج فحل عباس، و قاسم عبد الجليل محسن الشكري. (2020). آليات التحصيل الالكتروني للضريبة وفق نظام الحوسبة الاكترونية . مجلة القادسية للقانون و العلوم السياسية، مجلد 12، العدد2.
- هبة عبد المنعم، و الفران صبري. (2021). رقمنة التحصيل الضريبي في الدول العربية. صندوق النقد العربي.
- وزارة المالية دائرة ضريبة الدخل والمبيعات. (2023). خدمات الحكومة الالكترونية. تاريخ الاسترداد 18 07, 2023، من وزارة المالية دائرة ضريبة الدخل والمبيعات: https://istd.gov.jo/AR/Pages/%D8%AE%D8%AF%D9%85%D8%A7%D8%AA_%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%83%D9%88%D9%85%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%84%D9%83%D8%AA%D8%B1%D9%88%D9%86%D9%8A%D8%A9%